الصناديق السيادية للدولة وميثاق الشفافية المالية (5)

بقلم: بدر مشاري الحماد
نائب رئيس جهاز المراقبين الماليين بالوكالة (سابقاً)
baderalhammad

أشرنا في المقالة السابقة إلى أن من أهم مقومات نجاح الصندوق السيادي النرويجي هو التزامه بمبادئ الاستثمار المسؤول المستدام (ESG)، وفي رأيي أيضا أن من مقومات نجاح الصندوق السيادي النرويجي من حيث الأداء والمكانة، هو الدور المحوري الذي لعبه البرلمان النرويجي في هذا الجانب.

فالرقابة البرلمانية حتى تحقق أهدافها يجب أن تكون رقابة موضوعية ومسؤولة، وليس بمفهومها الشائع المبني على تصيد الأخطاء والذي أرى في وجهة نظري مفهوم خاطئ للرقابة، فالرقابة الموضوعية هي التي تسمح للمشرعين بالمشاركة بإدارة المخاطر والأهداف من حيث قياس مدى تحقيق الأهداف والامتثال، وبما تسمح بالمساءلة الإدارية.

إن المبادئ التوجيهية الأخلاقية للصندوق النرويجي والتي اعتمدها البرلمان بالتنسيق مع وزارة المالية، تعد دعما سياسيا لإدارة الصندوق السيادي، ومن أهمها الالتزام بضمان تحقيق العوائد المالية من الثروة النفطية لصالح الأجيال القادمة المشروطة بالتنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بإدارة الصندوق السيادي، فوزارة المالية تديره نيابة عن الشعب النرويجي من خلال استراتيجية استثمار يتم مراجعتها مع البرلمان النرويجي بشكل دوري، ووزارة المالية هي المسؤولة بشكل مباشر تجاه البرلمان بشأن إدارة هذا الصندوق، بما في ذلك استراتيجيتها الاستثمارية، وقد أنشات وزارة المالية مجلس استراتيجي للصندوق بهدف المساهمة في تعزيز الاستثمار المسؤول من خلال المراجعات الدورية وزيادة الشفافية المتعلقة بإدارة الصندوق.

وقامت وزارة المالية بتفويض البنك المركزي النرويجي (Norges Bank) من خلال إدارة منفصلة للاستثمار بالبنك (NBIM) بإدارة صندوق التقاعد الحكومي العالمي كوديعة بموجب اتفاقية بين وزارة المالية والبنك، وتجيز هذه الاتفاقية للبنك بأن يستعين بمدراء خارجيين لإدارة هذه الأموال، كما تجيز له تقديم المشورة لوزارة المالية، أما صندوق التقاعد الحكومي النرويجي فمفوض بإدارته التشغيلية مدير الاستثمار (Folketrygdfondet).

وبمقابل تفويض الإدارة هذا تدفع وزارة المالية بشكل منفصل من حساب وزارة المالية أتعاب إدارة البنك لهذه الأموال والتي يتم الاتفاق على حدود نسبتها مسبقا.

هذا ويتخذ البنك قرارات الاستثمار بشكل مستقل عن وزارة المالية ويلتزم البنك بتقديم تقارير دورية عن أموال المحفظة، وتتمتع تلك التقارير بالشفافية، حيث تتضمن ملخصا يوضح الأداء الحقيقي للصندوق وتكاليف إدارته، واستراتيجية إدارة الاستثمارات ومخاطرها، ويلتزم البنك بأن يقيم بانتظام إلى أي مدى تم تحقيق أهدافه في خطته الاستراتيجية، على أن يتم نشر التقرير السنوي خلال 3 شهور من انتهاء السنة المالية.

ووفقا للمبادئ التوجيهية للصندوق، يسعى البنك إلى تحقيق عائد جيد على المدى الطويل، معتمدا في ذلك على التنمية المستدامة في الاقتصاد والبيئة والجوانب الاجتماعية، فضلا على حسن الأداء، كما يتقيد البنك بالمؤشرات المرجعية الاستراتيجية التي تضعها وزارة المالية للصندوق، وكذلك القيود المتعلقة بالإدارة.

ويضع المجلس التنفيذي للبنك المبادئ التوجيهية لإدارة الصندوق، كما يضع إطار عمل نظام المكافأة، حيث يجب أن يشتمل نظام المكافآت على أحكام خاصة للمديرين التنفيذيين والموظفين، هذا على أن يساهم نظام المكافآت في تعزيز إنشاء حوافز للإدارة الجيدة والسيطرة على المخاطر التي تنطوي عليها الإدارة، ومواجهة التعرض المفرط للمخاطر والمساعدة في منع تضارب المصالح.

وقد تم إنشاء مجلس الأخلاقيات للصندوق بقانون، وهو المكلف بتنفيذ المبادئ التوجيهية للأخلاقيات، وتقديم المشورة بشأن فيما إذا كانت الاستثمارات في الأدوات المالية تتعارض مع المبادئ التوجيهية الأخلاقية للصندوق، وللمجلس الحق في التحقيق في بعض الأمور وجمع المعلومات التي يراها ضرورية في عمله، ويتكون المجلس من خمسة أعضاء من ذوي الكفاءة التي تتسق مع طبيعة عملهم، ويتم تعينهم من قبل وزارة المالية بناء على ترشيح من البنك المركزي النرويجي لمدة أربعة سنوات، وتحدد وزارة المالية مكافآت أعضاء المجلس وميزانيته.

وللمجلس أمانة سر، ويعد المجلس خططه السنوية التشغيلية، كما يقوم بتقديم تقارير سنوية عن أنشطته، كما للوزارة أمانة عامة مختصة لإدارة وتنظيم الصندوق، ويعمل بها موظفون دائمون ومستشارون في الأمور المتعلقة بإدارة الصندوق بما في ذلك مجلس الأخلاقيات.

هذا وينشر مجلس الأخلاقيات توصياته كما ينشر البنك قراراته بهذا الشأن، وآخر قرار للجنة نشر في شهر مايو 2021، وهو استبعاد إحدى الشركات الأسيوية نظرا لما كشفت عنه التحقيقات بأن ظروف العمل في أحد مصانع الشركة وصفت بأنها تنتهك حقوق العمال.

«صفوان» تعقد شراكة جديدة مع «جي أس كي» لتوزيع أدويتها ولقاحاتها في الكويت

وقعت شركة «صفوان» للتجارة والمقاولات، التابعة لشركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية، عقد شراكة جديدا مع شركة «جي أس كي» الرائدة عالميا في قطاع الصناعات الدوائية، لتوزيع منتجاتها ولقاحاتها في السوق الكويتي، وبهذه المناسبة أقامت السفيرة البريطانية لدى الكويت بليندا لويس حفل التوقيع احتفالا بالتعاون التجاري الجديد بين شركة صفوان و«جي أس كي» في مقر السفارة البريطانية يوم الأربعاء الماضي.

وبموجب هذا العقد ستقوم شركة صفوان باستيراد وتخزين وتوزيع مجموعة واسعة من المنتجات الدوائية واللقاحات المبتكرة التي تصنعها شركة «جي أس كي»، المعروفة بجودتها وفعاليتها والتي غالبا ما يتم وصفها للمرضى على نطاق الكويت. كما ستقوم الشركة بتخصيص فريق مؤلف من نخبة من الأخصائيين الشغوفين في قطاع الأدوية لزيادة التوعية الطبية ومساعدة موظفي الرعاية الصحية لتطوير مهاراتهم، وإدارة الخدمات اللوجستية لتوزيع منتجات «جي أس كي» من أجل توفير أفضل العلاجات للمرضى والنهوض بالقطاع الصحي في الكويت. وقال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية فيصل علي المطوع: فخورون جدا بحصول شركة صفوان للتجارة والمقاولات، إحدى الشركات التابعة لنا، على وكالة جي أس كي، شركة الأدوية البريطانية المعروفة عالميا والتي لديها تاريخ عريق في البلاد، لتوزيع أدويتها ومنتجاتها الطبية في السوق الكويتي. ونتطلع من خلال هذه الشراكة إلى خلق مستقبل أفضل للقطاع الصحي من خلال إثراء السوق بأدوية وعلاجات تسهم بخلق مجتمع صحي ومعافى. وتشمل الاتفاقية مجموعة واسعة من الأدوية واللقاحات التي تساعد على الوقاية من الأمراض المعدية، وأمراض المناعة الذاتية وأمراض نقص المناعة (الإيدز)، بالإضافة إلى أدوية اضطرابات القلق والمهدئات.

من جهته، قال مدير شركة جي أس كي الكويت، قسم الصيدلة، بلال غطاس: إن شركة جي أس كي متواجدة في السوق الكويتي منذ أكثر من خمسين عاما، ونحن مستمرون بتزويد السوق بالأدوية واللقاحات التي يحتاج اليها المرضى، وفخورون بمساهمتنا في تطوير وتنوع محفظتنا لتحسين صحة المجتمع الكويتي. كما أننا على ثقة بأن شراكتنا مع صفوان، شركة الأدوية الرائدة، ستساعدنا لتوفير أفضل العلاجات وخدمات الرعاية الصحية للمرضى في الكويت.

وقال مدير شركة «جي أس كي» الكويت، قسم الرعاية الصحية والاستهلاكية، أحمد عبدالدايم: متحمسون لبدء التعامل مع شركة صفوان ونتطلع من خلال هذه الشراكة لخدمة المجتمع الكويتي بكفاءة أكبر. في ظل التحديات التي نواجهها بسبب جائحة كورونا، فإننا في شركة «جي أس كي» نعطي الأولوية للأدوية التي تساعد في تخفيف آلام كورونا بما فيها بنادول ونعمل على توفيرها لكل مريض.

من جهتها، قالت السفيرة البريطانية في الكويت بليندا لويس: إن المملكة المتحدة هي إحدى الدول الرائدة في مجال العلوم الحياتية والصناعات الدوائية. يعمل قطاع الصيدلة لدينا على مدار الساعة لتطوير أدوية وعلاجات منقذة للحياة من أجل تصديرها للعالم وجعلها في متناول الجميع. وإن شركة «جي أس كي» هي خير دليل على ذلك. أهنئ شركة «جي أس كي» وشركة «صفوان» على عقد الشراكة وأنا سعيدة بأن منتجات شركة «جي أس كي» الرائدة عالميا ستكون أكثر توافرا في الكويت.

من اليمين: رئيس قسم العلاقات التجارية في السفارة البريطانية شيخة تواري وبلال غطاس وفيصل المطوع والسفيرة البريطانية بليندا لويس وأحمد عبدالدايم

«بيتك» يُطلق مشروع متكامل لاستدامة أعماله

محمد العربيد

أطلق بيت التمويل الكويتي «بيتك»، مشروع تطوير استراتيجية الاستدامة لتتكامل مع استراتيجية الأعمال في البنك، والعمل على مواصلة تطوير الموارد البشرية الذاتية، وتعزيز الشفافية والتصنيف الائتماني من خلال إعداد تقرير الاستدامة السابع وفقا لأحدث المبادئ والمعايير والأطر العالمية، وذلك بالتعاون مع الشركة الاستشارية العالمية برايس واتر هاوس كوبرز (PwC).

ويأتي هذا المشروع انطلاقا من رؤية «بيتك» نحو قيادة التطور العالمي للخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والارتقاء إلى مرتبة البنك الإسلامي الأكثر ربحية واستدامة، والأعلى ثقة في العالم. كما يأتي تفعيلا لرسالة «بيتك» الرامية الى تحقيق أعلى مستويات الابتكار والتميز في خدمة العملاء مع حماية وتنمية المصلحة المشتركة لجميع الأطراف المعنية بالمؤسسة.

وقال المدير التنفيذي للحوكمة المؤسسية في «بيتك» محمد العربيد، ان مشروع تطوير استراتيجية الاستدامة المتكاملة يتم من خلال رصد وتحليل وقياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية سواء على المستوى التشغيلي او على مستوى استمرارية وتطوير الأعمال، فضلا عن تحديد المخاطر والفرص الناجمة عن الأزمات الاجتماعية والبيئية المختلفة وسبل إدارتها والتعاطي معها بما يعظم مكاسب كل أصحاب المصلحة وشركاء التنمية.

ورشة عمل تفاعلية

وأشار العربيد الى أن باكورة أعمال المشروع بدأت بورشة عمل تفاعلية شارك فيها ممثلون من مختلف الإدارات المعنية في البنك، مبينا ان المشروع يتبنى النهج التشاركي القائم على تطوير الموارد البشرية الذاتية لـ «بيتك»، وبمشاركة خبراء ذوي كفاءة عالية محليا وعالميا، وذلك بهدف نقل وتوطين الخبرات في المجموعة، استنادا لقيم البنك المتمثلة في الشراكة وتحمل المسؤولية.

وأضاف: تأتي أهمية المشروع من منطلقات ومستويات عالمية ووطنية وقطاعية متعددة، فبعد إطلاق الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة الأممية السبعة عشر للعمل على تعزيز الازدهار مع الأخذ بالاعتبار حماية كوكب الأرض، والاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية «اتفاقية باريس» والتي تعمل على خفض معدلات الاحتباس الحراري في شتى أنحاء العالم في 2015، والتي تبنتهما الكويت، فضلا عن كل الدول التي يعمل بها «بيتك»، وقيام الكويت بإعداد رؤية الكويت 2035 والتي تهدف الى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي جاذب للاستثمار، يأتي هذا المشروع لقياس اثر دور «بيتك» في تمويل المشروعات الحكومية ومشاريع التنمية فضلا عن سبل تطوير هذا الدور من أجل المساهمة بفاعلية في تحقيق التمية الشاملة وأهداف رؤية الكويت 2035.

وأوضح العربيد ان أهمية مشروع تطوير استراتيجية الاستدامة تكمن أهميتها بشكل خاص في القطاع المالي العالمي الذي يشهد تطورات سريعة، خاصة بعد أزمة كورونا، من حيث الاهتمام بحوكمة الآثار والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للعمليات التشغيلية للمؤسسات التمويلية من جانب، وتطوير الخدمات المصرفية ذات الأثر التنموي والمراعي للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من جانب آخر، فضلا عن الاهتمام بكفاءة نظم إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية ومدى شمولياتها واستباقيتها في مواجهة الأزمات والطوارئ بشكل مبكر.

وقال: من اجل مواكبة تلك التطورات السريعة تم استحداث مجموعة من المبادرات العامة، مثل الميثاق العالمي للأمم المتحدة لتشجيع الشركات حول العالم على تبني الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، ومبادرة الأمم المتحدة لبورصات الأسهم المستدامة (SSE) بعضوية البورصة الكويتية، إلى جانب مبادئ الاستثمار المسؤول (PRI) ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP_FI) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). كما تم تطوير مجموعة من الأطر الخاصة بحوكمة المخاطر الاجتماعية والبيئية لعمليات التمويل (equator_principles)، ومجموعه من الأطر الخاصة بقياس مخاطر التغيرات المناخية على المحافظ التمويلية من فرقة العمل المعنية بالافصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، كما قامت المبادرة العالمية لإعداد التقارير بتطوير الأطر الخاصة بالافصاحات الخاصة بالآثار والمخاطر والفرص الاجتماعية والبيئية فضلا عن سبل حوكمتها. ومن الجدير بالذكر ان مؤسسة هيئة معايير المحاسبة الدولية تعمل حاليا على إدراج افصاحات الاستدامة، كما تعمل حاليا لجنة بازل على دراسة الافصاحات الخاصة بمخاطر تغيرات المناخ.

اقتربت من إنهاء عملية الاكتتاب الخاص بزيادة عدد المساهمين

«جاسم للنقليات» بصدد الانتهاء من أحد متطلبات الإدراج في «البورصة»

■ عادل كوهري: أعمالنا الأساسية بدأت تتعافى مع تخفيف الحكومة قيود النقل وعودة الاقتصاد للحياة الطبيعية

أعلنت شركة جاسم للنقليات والمناولة، إحدى الشركات الرائدة بالكويت والخليج في مجالات المناولة في الموانئ والعقود اللوجستية وتأجير المعدات الثقيلة ومولدات الطاقة الكهربائية، عن قرب الانتهاء من عملية الاكتتاب الخاص لزيادة عدد المساهمين.

وقالت الشركة في بيان صحافي، ان الاكتتاب الخاص لزيادة عدد المساهمين يعد أحد المتطلبات الأساسية للإدراج في بورصة الكويت، فبعد الموافقة الأولية التي حصلت عليها الشركة من قبل هيئة أسواق المال، بدأت عملية الاكتتاب الخاص في منتصف شهر يونيو 2021.

الارتقاء بالشفافية

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي لشركة جاسم للنقليات والمناولة عادل كوهري: «تسير الشركة على استراتيجيتها لإدراج أسهمها في بورصة الكويت. فبالإضافة إلى الاكتتاب الخاص نقوم بإجراءات عديدة داخلية من شأنها الارتقاء بمستوى الشفافية وتوفير التدريب اللازم للموظفين للتعامل مع الاستراتيجية الجديدة للشركة وغيرها من الأمور التي تسهم في جهوزية الشركة للإدراج».

وأضاف: «ان أداء الشركة والإنجازات التي تحققت وبالأخص منذ بداية العام مرضيان للغاية على المستويين المالي والتشغيلي، فقد فزنا بعقود جديدة وبدأنا تنفيذ عقود أخرى بالإضافة إلى قيامنا بتطوير خدماتنا بإضافات جديدة، فمنذ بداية العام بدأت الشركة في تنفيذ عقد جديد للخدمات اللوجستية مدته 3 سنوات مع وزارة الكهرباء والماء في الكويت، بالإضافة إلى توقيع عقود استراتيجية جديدة طويلة الأجل لخدمات تأجير الطاقة مع جهات متعددة تعمل في حقول شركة نفط الكويت. ومن المتوقع أن تسهم هذه العقود في نمو الإيرادات على مدى السنوات السبع المقبلة»، وعلاوة على ذلك بدأت الشركة بمزاولة أعمال خدمات مناولة البضائع السائبة في ميناء الشعيبة، كما بدأت في إنشاء مستودع مبرد جديد في ميناء عبدالله. ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل هذا المستودع في أوائل عام 2022، مع خطط لتطوير مستودعات مماثلة في السنوات القادمة.

تعزيز الكفاءة التشغيلية

وختم كوهري قائلا: «نحن سعداء بأداء مجموعة خدماتنا المتنوعة الممتدة على مناطق جغرافية متعددة. وعلى الرغم من تحديات السوق التي مازلنا نواجهها والتداعيات الناتجة عن الاضطرابات في النشاط الاقتصادي إلا أننا نواصل التركيز على قدراتنا التنفيذية للتغلب على هذه العقبات وتعزيز كفاءتنا التشغيلية. وقد بدأت قطاعات أعمالنا الأساسية تتعافى مع تخفيف الحكومة قيود النقل وبدء عودة الاقتصاد نحو الحياة الطبيعية».

تجدر الإشارة إلى أن الشركة قامت بتوزيع أرباح نقدية سنوية على المساهمين بلغ مجموعها 28,7 مليون دينار خلال السنوات الخمس الماضية، أي 191 فلسا للسهم الواحد، مع الحفاظ على ميزانية قوية وخالية من الديون.

وباستثناء التحديات الناجمة عن جائحة كورونا في عام 2020 أظهرت الشركة نموا كبيرا في الإيرادات والربح، مع نمو سنوي مركب بنسبة 7,7٪ و14,6٪ على التوالي خلال الفترة من 2014 إلى 2019. وعلى الرغم من الجائحة تمكنت الشركة من تحقيق 4,1 ملايين دينار أرباحا صافية وتوزيع أرباح نقدية بواقع 20 فلسا للسهم خلال العام 2020.

«بورصة برمودا» التابعة لمجموعة «مايكس» تنضم لمنصة «Pyth Network» منتصف يوليو الجاري

أعلنت بورصة برمودا للأوراق المالية (BSX)، عن انضمامها إلى منصة «Pyth Network»، وهي منصة لامركزية لتوزيع بيانات السوق المالية، حيث ستبدأ بورصة برمودا في تلقي بيانات سوق الأسهم الأميركية الفعلية من بورصة «MIAX PEARL EQUITIES» ونشرها عبر منصة «Pyth Network» اعتبارا من منتصف شهر يوليو. وقالت بورصة برمودا في بيان صحافي، ان منصة «Pyth Network» التي أعلنت عنها مجموعة «Jump Trading» في أبريل الماضي، هي عبارة عن شبكة «Oracle» مصممة لتوفير بيانات سوق مالية عالية الدقة لصناعة سلسلة الكتل «blockchain»، وذلك باستخدام بروتوكول «blockchain» على شبكة «Solana».

وفي هذا السياق، قال الرئيس والمدير التنفيذي لبورصة برمودا غريغ ووجوهاسكي: «يسرنا الانضمام إلى منصة «Pyth Network»، ونتطلع إلى توسيع نطاق البيانات التي ننشرها على المنصة، وتلعب «BSX» دورا فريدا في تطوير النظام البيئي المالي اللامركزي «DeFi»، حيث نسخر قدراتنا وإمكانياتنا في صناعة الأصول الرقمية وتوسيع نطاق خدمات البيانات المقدمة لأسواق رأس المال العالمية».

وأضاف ووجوهاسكي: «تلتزم حكومة برمودا بدعم صناعة التكنولوجيا المالية القوية من خلال تنفيذ تشريعات مثل قانون الأصول الرقمية للأعمال 2018 (DABA)، مما يجعل من برمودا ولاية قضائية مثالية وآمنة لتعزيز نمو قطاع الأصول الرقمية». من جانبه، قال مدير المبادرات الاستراتيجية في مجموعة «Jump Trading» كاناف كاريا: «متحمسون للزخم الذي أحدثته Pyth Network مع المشاركين في التداول حتى الآن، لكن دخول بورصة برمودا إلى المنصة يؤسس بعدا جديدا تماما للبيانات المتاحة». وأضاف: «ان تضمين بيانات بورصة MIAX PEARL EQUITIES لن يمنح المستخدمين إمكانية الوصول إلى أسعار التنفيذ فور حدوثها فحسب، بل سيتيح أيضا الوصول إلى بيانات أعلى سجل في الوقت الفعلي من سجل الطلبات الخاص بهم. وهو مستوى غير مسبوق من الوصول إلى البيانات من بورصة الأسهم الأميركية».

طالب الجهات المعنية بوضع رؤية وطنية للنهوض بالقطاع وشركاته للتعافي من الجائحة

سالم الجميعان: قطاع النقل والشحن تضرر من «كورونا».. وشركاته منيت بخسائر كبيرة

شدد رئيس مجلس إدارة شركة يونايتيد لوجستيكس للنقل سالم الجميعان، على أن قطاع النقل والشحن يعد ركيزة رئيسية لتحقيق الاستراتيجية الحكومية الخاصة بتطوير الأداء الاقتصادي وضمان وصول الإمدادات من كافة دول العالم.

وأوضح في بيان صحافي، أن القطاع عانى وبشدة من تداعيات أزمة كورونا التي ضربت جميع الأسواق العالمية والإقليمية وانعكست سلبا على كل الشركات العاملة داخل الاقتصاد المحلي، مشيرا إلى أن قطاع النقل والشحن بين الأكثر معاناة من تداعيات الإغلاق الكلي والحظر الجزئي، حيث تكبدت شركاته خسائر فادحة دون مساندة حقيقية من الحكومة، مستدركا بالقول إن شركات الكثير من شركات الشحن أغلقت بسبب تداعيات جائحة كورونا.

سالم الجميعان

رؤية حكومية شاملة

وقال الجميعان إن القطاع بحاجة إلى رؤية حكومية شاملة تعيده مرة أخرى إلى دائرة النمو والعمل على وضع قواعد شاملة تضبط إيقاع السوق وتحفز الشركات على العمل وفق آليات تضمن للشركات تعويض الخسائر التي لحقت بها منذ بداية 2020 وحتى الآن.

وبين أن قطاع النقل والشحن ركيزة رئيسية في تحقيق رؤية كويت جديدة 2035، لما يحمله القطاع من فرص استثمارية واعدة تستقطب الكثير من الشركات المحلية والأجنبية على حد سواء، بالإضافة إلى قدرته على خلق مزيد من الوظائف للعمالة الوطنية.

العمود الفقري

وقال الجميعان: «يمثل قطاع النقل والشحن في الكويت أداة وصل مهمة بين الكويت والعالم الخارجي في توفير المواد الغذائية والمستلزمات الطبية والأدوية، بالإضافة إلى أنه يمثل عمودا فقريا لتحقيق مفهوم الأمن الغذائي الذي تعطيه الكويت أولوية كبيرة على المدى الطويل والذي يمثل قطاع النقل والشحن زاوية رئيسية في تنفيذه».

وبين أن الكويت دولة مستوردة من الدرجة الأولى وتعتمد بشكل كامل على استيراد جميع مستلزمات الحياة في الكويت وذلك بالاعتماد على ميناء الشويخ كخط أساسي لأغلب استيراد الدولة.

وأضاف ان الشحن تأثر من تداعيات أزمة كورونا وزادت أسعار الكونتينرات إلى أضعاف أسعارها قبل بداية الأزمة، مضيفا أن سعر الكونتينر من الصين قبل الأزمة بلغ 600 دولار وقفز إلى 6000 دولار حاليا.